الأمم المتحدة S/2025/792

مجلس الأمن

Distr.: General
5 December 2025
Arabic
Original: English

بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - يُقدَّم هذا التقرير عملا بقرارات مجلس الأمن 2510 (2020) و 2542 (2020) و 2796 (2025)، ويغطي التطورات السياسية والأمنية والاقتصادية في ليبيا في الفترة من 2 آب/أغسطس إلى 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2025. ويعرض أيضا لمحة عامة عن حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في البلد وعن الأنشطة التي اضطلعت بها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا خلال نفس الفترة.

ثانيا - التطورات السياسية والأمنية والاقتصادية

2 - شرعت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في تنفيذ خريطة الطريق السياسية التي أعلنت عنها الممثلة الخاصة للأمين العام لليبيا ورئيسة البعثة في 21 آب/أغسطس لأغراض دعم أصحاب المصلحة الليبيين، وتوحيد المؤسسات الوطنية، وتنظيم انتخابات وطنية، والمضي قدما نحو إنهاء الفترة الانتقالية. وبُنِيَت خريطة الطريق، التي استُنِد في وضعها إلى توصيات اللجنة الاستشارية المكونة من خبراء ليبيين مستقلين (انظر S/2025/509، الفقرة 3) وإلى التعليقات الواردة من أصحاب المصلحة الليبيين والدروس المستفادة من الممارسات السابقة، على أساس ثلاث ركائز أساسية، وهي: (أ) تنفيذ إطار انتخابي سليم تقنيا وقابل للتطبيق سياسيا لإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية في جميع أنحاء ليبيا؛ (ب) توحيد المؤسسات الليبية، بما يشمل تشكيل حكومة موحدة؛ (ج) إجراء حوار منظم بمشاركة ليبية واسعة النطاق لمعالجة دوافع النزاع طويلة الأمد وتهيئة بيئة مواتية للانتخابات.

3 - وعقب الإعلان عن خريطة الطريق، أجرت الممثلة الخاصة مشاورات مع قادة سياسيين ليبيين. ورحبت الجهات الفاعلة الليبية الرئيسية، بما في ذلك رئيس المجلس الرئاسي، محمد يونس المنفي، ورئيس مجلس النواب، عقيلة صالح، ورئيس المجلس الأعلى للدولة، محمد تكالة، بالإعلان في بيانات منفصلة، بما في ذلك في وسائط التواصل الاجتماعي. وبالإضافة إلى ذلك، أعرب كل من نائبي رئيس المجلس الرئاسي، عبد الله اللافي وموسى الكوني، واللواء خليفة حفتر عن تأييدهم المبدئي من خلال المشاركة

الرجاء إعادة استعمال الورق

في فعاليات ثنائية. وأكد من جديد رئيس الوزراء، عبد الحميد الدبيبة، من جانبه، بأن إجراء الانتخابات الوطنية ينبغي أن يكون الخطوةَ الأولى في العملية السياسية.

4 - وعملت البعثة بعد ذلك مع مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة من أجل تنفيذ الخطوتين الأوليين من خريطة الطريق، وهما إعادة تشكيل مجلس المفوضية الوطنية العليا للانتخابات من خلال ملء الشواغر الموجودة، وتعديل الإطار الانتخابي. وكان من المقرر أن تُنجَزَ الخطوتان معا في غضون جدول زمني مقترح مدته شهران من تاريخ إعلان خريطة الطريق، لولا أن ذلك لم يقع.

5 - وفي 26 آب/أغسطس، أنشأ المجلس الأعلى للدولة لجنة تتألف من سبعة أعضاء، من بينهم امرأة واحدة، لتحليل خريطة الطريق. وعقدت اللجنة أول اجتماع لها في 2 أيلول/سبتمبر ثم اجتمعت مع الممثلة الخاصة في طرابلس في 23 أيلول/سبتمبر وأعربت عن تأييدها. وأوصت اللجنة في تقريرها بإعادة تشكيل مجلس إدارة المفوضية الوطنية العليا للانتخابات بالكامل، بدلا من ملء الشواغر الثلاثة الحالية كما هو متوخى في خريطة الطريق. واعتمد المجلس الأعلى للدولة تقرير اللجنة في 6 تشرين الأول/أكتوبر في جلسة حضرها 60 عضوا من أصل عموم أعضائه، وعددهم 146 عضوا، حيث صوت 47 عضوا حاضرين لصالح اعتماد التقرير.

6 - وفي 19 أيلول/سبتمبر، شكَّل رئيس مجلس النواب لجنة من ثلاثة أعضاء معنية بالمناصب السيادية (المناصب القيادية الرئيسية في مؤسسات الدولة) بغية التنسيق مع المجلس الأعلى للدولة. واجتمعت اللجنتان في 27 أيلول/سبتمبر في بنغازي وفي 4 تشرين الأول/أكتوبر في طرابلس، واتفقتا على ضرورة استبدال مجلس المفوضية الوطنية العليا للانتخابات بأكمله. واتفقتا أيضا على أن ينظر مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة في الوقت نفسه بشأن المناصب السيادية الثلاثة الأخرى من بين المناصب السبعة المحدَّدة في المادة 15 من الاتفاق السياسي الليبي لعام 2015. وصادق كل من رئيس مجلس النواب ورئيس المجلس الأعلى للدولة على هذا الاتفاق في 9 تشرين الأول/أكتوبر.

7 - وأعلنت البعثة في 31 تشرين الأول/أكتوبر أنها شرعت في التماس ترشيحات الأفراد الذين سيشاركون في الحوار المنظم. وتشمل معايير الترشيح توافر الخبرة في أحد المجالات المواضيعية الأربعة للحوار المنظم، وهي الحوكمة، والأمن، والاقتصاد، والمصالحة الوطنية وحقوق الإنسان. وأُرسلت التماسات الترشيحات إلى الجهات المهتمة من بلديات وأحزاب سياسية ومنظمات مجتمع مدني وجامعات وجهات فاعلة في قطاع الأمن الوطني ومؤسسات أخرى، بما فيها مصرف ليبيا المركزي وديوان المحاسبة الوطني والمؤسسة الوطنية للنفط. وتعتزم البعثة أن تدعو إلى المشاركة في الحوار ما يقرب من 120 ليبيا، 35 في المائة منهم من النساء.

8 - وفي طرابلس، وبعد أشهر من اضطراب الأوضاع، خفت حدة التوترات في منتصف أيلول/سبتمبر بعد أن توصلت حكومة الوحدة الوطنية وجهاز الردع لمكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب إلى تفاهم مبدئي لتهدئة الحالة وإدخال تغييرات على بعض التدابير الأمنية. وتم التوصل إلى هذا التفاهم بفضل جهود الوساطة المشتركة التي بذلتها الأطراف الليبية والشركاء الدوليون، بما في ذلك المجلس الرئاسي ولجنة الهدنة ولجنة الترتيبات العسكرية والأمنية، وكذلك الرؤساء المشاركون للفريق العامل المعني بالأمن التابع للجنة المتابعة الدولية المعنية بليبيا المنبثقة عن عملية برلين، حيث اضطلعت تركيا بدور هام في هذا الصدد. وفي حين تتخذ الأطراف خطوات حاسمة لتنفيذ التدابير المتفق عليها، يظل التوقيع على اتفاق مكتوب أمرا معلقا.

9 - وفي 9 آب/أغسطس، عيّن اللواء خليفة حفتر نجله صدام حفتر، الذي كان يشغل عندئذ منصب رئيس أركان القوات البرية، نائبا للقائد العام للجيش الوطني الليبي. ورُحِّب بهذا التعيين من قبل رئيس مجلس النواب، السيد صالح، لكنه انتُقد من قبل أحد نائبَي رئيس المجلس الرئاسي، السيد اللافي، الذي واصفه بأنه لا يستند إلى أساس قانوني. وفي 18 آب/أغسطس، وافق مجلس النواب على تعيين خالد حفتر، النجل الآخر لخليفة حفتر، رئيسا للأركان العامة للجيش الوطني الليبي. ووجَّه رئيس المجلس الأعلى للدولة، السيد تكالة، رسالة إلى الممثلة الخاصة أعرب فيها عن رفضه ذينك التعيينين باعتبارهما أعمالا انفرادية تنتهك الاتفاق السياسي الليبي.

10 - وفي 18 تشرين/نوفمبر، في مصرف ليبيا المركزي، وقع مندوبون عن مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة اتفاقا بشأن برنامج موحد للتنمية لعام 2026 سيكون إطارا موحدا لتخصيص الإنفاق الإنمائي في جميع أنحاء البلد. ورحبت البعثة بالاتفاق باعتباره خطوة أولى ودعت إلى مواصلة الحوار للتوصل إلى ميزانية وطنية موحدة وللنهوض بالجهود الرامية إلى توحيد مؤسسات الدولة.

11 - وواصلت البعثة دعم جهود مؤسسات الدولة الرامية إلى تحسين الحوكمة الاقتصادية. وفي 24 أيلول/سبتمبر، أعلن ديوان المحاسبة الوطني والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد عن بدء العمل بخطة استراتيجية مشتركة لمكافحة الفساد في حفل أقيم احتفالا بالذكرى السبعين لتأسيس ديوان المحاسبة. وشُدد في الخطة على التعاون بين الهيئتين الرقابيتين، مع التركيز على ستة مجالات ذات أولوية حُددت بالتعاون مع المجتمع المدني وهي: المالية العامة، ودعم الوقود، وشراء اللوازم الطبية، والتعيينات الدبلوماسية، وقطاع النفط، والاستثمارات الأجنبية. وفي تلك المناسبة، أعربت الممثلة الخاصة عن استعداد الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الخطة.

ألف - لجنة المتابعة الدولية المعنية بليبيا المنبثقة عن عملية برلين

12 - سعت البعثة، بالتعاون مع أعضاء لجنة المتابعة الدولية المعنية بليبيا المنبثقة عن عملية برلين والرؤساء المشاركين لأفرقتها العاملة، إلى تنشيط الأفرقة العاملة لتعزيز الدعم الدولي الشامل والمنسَّق لمسارات الحوار بين الأطراف الليبية.

13 - وللمساعدة في تخفيف حدة المواجهة في طرابلس بين القوات المنتسبة لحكومة الوحدة الوطنية وجهاز الردع لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، ناقش الرؤساء المشاركون للفريق العامل المعني بالأمن، في 4 أيلول/سبتمبر، الحالة مع رئيس الأركان العامة للجيش الليبي، محمد الحداد، ومع مسؤولين آخرين. وفي بيان مشترك، أثنى الرؤساء المشاركون على الجهود المبذولة لإيجاد حل لحالة المواجهة وحثوا على التعجيل بتنفيذ أي اتفاق مُتوَصَّل إليه في هذا الصدد (انظر الفقرة 8).

14 - وفي 25 أيلول/سبتمبر، عقد الفريق العامل المعني بالمسائل السياسية اجتماعا عاما في طرابلس برئاسة مشتركة بين البعثة وألمانيا. وكان الاجتماع الأول الذي يعقده الفريق العامل منذ آذار/مارس 2022. ورحب المشاركون، في بيان أصدروه، بخريطة الطريق، كما شجعوا جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة على الانخراط بشكل كامل وبحسن نية من أجل إحراز التقدم في عملية سياسية يقودها الليبيون ويتولون زمامها بتيسير من البعثة. وبالإضافة إلى ذلك، شجعوا كذلك المؤسسات الليبية على إكمال الخطوتين الأوليين من خريطة الطريق ضمن الأطر الزمنية المقترحة، وشددوا على أهمية المساءلة عن أي عرقلة لخريطة الطريق.

15 - وفي 20 تشرين الثاني/نوفمبر، اشترك كل من البعثة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية في رئاسة اجتماع في طرابلس للجنة المتابعة الدولية المعنية بليبيا المنبثقة عن عملية برلين لمناقشة التقدم المحرَز في الخطوتين الأوليين من خريطة الطريق. وقدم أعضاء مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة معلومات مستكملة بشأن عملهم وأكدوا أن المفوضية الوطنية العليا للانتخابات سيعاد تشكيلها. وحثت البعثة المؤسستين على التعجيل بإكمال مهامهما، ذلك أن ثلاثة أشهر قد انقضَت منذ إعلان خريطة الطريق.

باء - المساعي الدولية والإقليمية

16 - أجرت الممثلة الخاصة مشاورات مع كبار المسؤولين من عدة دول أعضاء طلبا للدعم الإقليمي والدولي لما تبذله من جهود، بصدد عدة أمور منها خريطة الطريق. واجتمعت مع كبار المسؤولين الإيطاليين في روما في 1 و 2 آب/أغسطس، ثم مع وزير الشؤون الخارجية المغربي، ناصر بوريطة، في الرباط في 4 آب/أغسطس، فوكيل الوزارة البرلماني في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لشؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان، هاميش فالكونر، في لندن في 5 آب/أغسطس. وناقشت أيضا عناصر من خريطة الطريق مع المبعوث الخاص للرئيس الفرنسي لليبيا في باريس في 6 آب/أغسطس، ومع مسؤولين من وزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية في واشنطن العاصمة في 25 آب/أغسطس.

17 - وفي 16 أيلول/سبتمبر، في موسكو، ناقشت الممثلة الخاصة خريطة الطريق وتنسيق الجهود الدولية من خلال عملية برلين مع نائب وزير خارجية الاتحاد الروسي، سيرغي فرشينين. وفي 18 أيلول/سبتمبر، اجتمعت مع رئيس جمهورية الكونغو، دينيس ساسو نغيسو، في برازافيل، لمناقشة التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، مع التركيز على المصالحة الوطنية في ليبيا.

18 - وفي 23 أيلول/سبتمبر، قدمت الممثلة الخاصة إحاطة افتراضية لكبار المسؤولين من ألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وإيطاليا، وتركيا، وفرنسا، وقطر، ومصر، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة بشأن التطورات السياسية والأمنية المستجدة في ليبيا، وهم المسؤولون الذين شاركوا في اجتماع دعت إلى عقده الولايات المتحدة على هامش الجزء الرفيع المستوى للجمعية العامة في نيويورك.

19 - وفي 11 تشرين الثاني/نوفمبر، أجرت الممثلة الخاصة زيارة إلى القاهرة، حيث التقت بوزير الخارجية والهجرة وشؤون المصريين في الخارج المصري، بدر عبد العاطي، لمناقشة التطورات السياسية. وفي 13 تشرين الثاني/نوفمبر، أجرت زيارة إلى الجزائر، حيث التقت بوزير الدولة، وزير الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج والشؤون الأفريقية الجزائري، أحمد عطاف، لحشد الدعم لخريطة الطريق ومناقشة التقدم المحرز في هذا الصدد.

جيم - الحالة الأمنية

طرابلس وغرب ليبيا

20 - في آب/أغسطس، استمرت حالة المواجهة بين القوات المؤيدة لحكومة الوحدة الوطنية وجهاز الردع لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة بسبب الترتيبات الأمنية في طرابلس في تهديد الاستقرار الهش في العاصمة. ورغم مواصلة لجنة الترتيبات الأمنية والعسكرية عملها الرامي إلى وضع خطة أمنية شاملة، برعاية

المجلس الرئاسي وبدعم من البعثة، تعثرت المفاوضات بشأن المسائل الخلافية، بما في ذلك مسألة السيطرة على مطار معيتيقة وتسليم عناصر الجماعات المسلحة المشتبه في قيامهم بأنشطة إجرامية للملاحقة القضائية من قبل نظام العدالة العام.

21 - وفي 27 و 28 آب/أغسطس، أثار تحرك قوافل كبيرة من الدبابات والعربات المصفحة المجهزة بالأسلحة الثقيلة والمدفعية من مصراتة باتجاه طرابلس مخاوف من اندلاع نزاع في وسط المدينة المكتظ بالسكان. وفي ظل استمرار حشد القوات العسكرية، أصدرت لجنة الدفاع والأمن القومي بمجلس النواب الليبي بيانا في 30 آب/أغسطس أعربت فيه عن قلقها وحثت جميع الأطراف المعنية على تجنب الأعمال التي يمكن أن تؤدي إلى تجدد النزاع الذي يضر بالمدنيين. ودعت اللجنةَ العسكرية المشتركة 5+5 إلى العمل مع الأطراف من أجل منع التصعيد. وبالإضافة إلى ذلك، أصدرت البعثة بيانا في 30 آب/أغسطس دعت فيه جميع الأطراف إلى مواصلة الحوار من أجل تسوية المسألة على وجه السرعة، وممارسة أقصى درجات ضبط النفس، كما ذكّرت الأطراف بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وأكدت على أن الهجمات ضد المدنيين والبنية التحتية المدنية أعمال غير مشروعة.

22 - وفي 13 أيلول/سبتمبر، وبعد أسابيع من الوساطة المحلية والدولية، توصلت حكومة الوحدة الوطنية وجهاز الردع لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة إلى تفاهم مبدئي بشأن تدابير لتهدئة الوضع، منها انسحاب جهاز الردع من مطار معيتيقة، وعودة القوات المنتسبة للحكومة من خارج طرابلس التي كانت قد دخلت المدينة خلال النزاع إلى مواقعها الأصلية، وتعيين آمر جديد للشرطة القضائية وآمرين جدد لكتائب المطارات، وتسليم الأفراد المطلوبين إلى النائب العام.

23 - وفي اليوم نفسه، انسحبت قوات جهاز الردع من الصالة المدنية في مطار معيتيقة، ونقلت المسؤوليات الأمنية المتعلقة بالصالة إلى الكتيبة 107. وفي 17 أيلول/سبتمبر، أفيدَ بأن رئيس الوزراء، السيد الدبيبة، أنشأ لجنةً لتولي إدارة مراكز الاحتجاز التي يسيطر عليها جهاز الردع في معيتيقة وعين زارة، ولجنةً أخرى لفصل مطار معيتيقة المدني عن القاعدة العسكرية المتاخمة له. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأ مكتب رئيس الوزراء لجنة رصد للإشراف على تنفيذ التدابير المتفق عليها.

شرق وجنوب ليبيا

24 - نفذ الجيش الوطني الليبي حملة كبيرة لنزع السلاح في وسط وجنوب ليبيا، حيث قام بجمع الأسلحة من شتى الجهات الفاعلة المحلية بهدف معلن هو تحسين الأمن. وأفيدَ بأن العمليات شملت عمليات تسليم طوعية ومداهمات في مناطق مثل الشويرف وبراك الشاطئ والجفرة وسبها ووادي الشاطئ، أفضت إلى حجز مخزونات كبيرة من الأسلحة الثقيلة والذخيرة.

المنظمات المتطرفة العنيفة والجريمة المنظمة

25 - في 2 أيلول/سبتمبر، في بني وليد، انفجر جهازٌ متفجر يدوي الصنع محمولٌ على مركبة عند مدخل معسكر اللواء 444 قِتَال، مما تسبب في جرح شخص واحد، حسبما أفيدَ به. ولم تعلن أي جهة مسؤوليتها عن الحادث.

26 - وفي 16 أيلول/سبتمبر، شرع جهاز المباحث الجنائية وجهاز الأمن الداخلي ومركز شرطة قصر الأخيار في تنفيذ عملية مشتركة لمكافحة الإرهاب في قصر الأخيار، شرقي طرابلس. وأفيدَ بأن العملية أسفرت عن اعتقال مواطن أجنبي صدرت بحقه مذكرة توقيف من المنظمة الدولية للشرطة الجنائية بتهمة الانتساب المشتبه به إلى تنظيم داعش، وتجنيد الشباب وتغذية نزعة التطرف لديهم، والضلوع في عمليات إرهابية في الخارج. وضبطت أيضا قوات الأمن مركبة كانت قد حُملت بجهاز متفجر يدوي الصنع، علاوة على كميات كبيرة من المتفجرات. وقد أحيلَ الفرد المعني إلى السلطات القضائية تحت إشراف مكتب المدعي العام، الذي يقوده المدعي العام. وإجراءات التسليم قيد التنفيذ.

دال - التطورات الاقتصادية

27 - في الفترة من آب/أغسطس إلى أوائل تشرين الأول/أكتوبر، لوحظت طوابير طويلة في محطات الوقود في طرابلس ومدن الغرب الأخرى، بسبب نقص وقودَيْ البنزين والديزل. وكان السبب الرئيسي لهذا النقص هو، حسبما أفيدَ به، تحويل وجهة الوقود المدعوم من سلسلة التوزيع الرسمية. وفي 5 آب/أغسطس، عقد النائب العام اجتماعا مع شركة البريقة لتسويق النفط والمؤسسة الوطنية للنفط والجهات الأمنية الموجودة في طرابلس وموزعي الوقود وأمر بالتحقيق في عمليات تحويل وجهة الوقود المدعوم وتهريبه. وبالإضافة إلى ذلك، أمر بالتطبيق الصارم لعقود التوزيع. ولم يُعلَن عن نتائج التحقيق، لكنه أفيدَ بأن طول طوابير الانتظار في محطات التزود بالوقود قد انخفض في الأسابيع التي تلت ذلك.

28 - وفي 1 أيلول/سبتمبر، استحدث مصرف ليبيا المركزي ووزارة المالية منصة رقمية لتحسين التحقق والشفافية في دفع الرواتب في القطاع العام. ومع ذلك، فقد أعاق تنفيذَ المنصة تعليماتٌ صدرت عن الحكومة المكلفة من مجلس النواب للمؤسسات الخاضعة لسيطرتها بحجب البيانات المطلوبة. ولم تشارك أيضا وزارتا الدفاع والداخلية في حكومة الوحدة الوطنية في المنصة حتى وقت إعداد التقرير.

29 - وفي 14 تشرين الأول/أكتوبر، أعلن مصرف ليبيا المركزي عن نتائج عملياته لسحب العملة من التداول، وذلك في إطار جهود أوسع نطاقا لتعزيز الاستقرار النقدي واستعادة الثقة في الدينار الليبي. وحتى 30 أيلول/سبتمبر، كان المصرف المركزي قد استكمل سحب الأوراق النقدية القديمة من فئة الدينار الواحد والخمسة دنانير والعشرين دينارا من التداول. وعُثر على أوراق نقدية متداولة بقيمة تناهز 6,5 بلايين دينار ليبي (حوالي 1,2 بليون دولار) تتجاوز المبلغ الصادر والمسجل رسميا من قبل فرع المصرف المركزي في بنغازي، مما يشير إلى أنه كانت ثمة عمليات طباعة عملة غير مسجلة. ومراعاة لعملية سحب الإصدارين الأول والثاني من الأوراق النقدية من فئة الخمسين دينارا من التداول، التي أُنجزت في نيسان/أبريل، تم سحب أوراق نقدية بقيمة تصل إلى حوالي 47 بليون دينار من التداول في عام 2025، منها 10 بلايين دينار (حوالي 1,8 بليون دولار) لم يصدرها المصرف المركزي بشكل رسمي. بيد أن سعر الصرف الموازي ظل مرتفعا، إذ سُجل له 7,2 دنانير ليبية مقابل دولار الولايات المتحدة الواحد، مقارنة بالسعر الرسمي البالغ 5,57 دنانير.

30 - وظل إنتاج النفط ثابتا عند حوالي 1,4 مليون برميل يوميا، وهو المصدر الرئيسي للإيرادات الحكومية وإيرادات الصادرات وعائدات القطع الأجنبي. واتخذت المؤسسة الوطنية للنفط خطوات لتحسين الشفافية من خلال نشر البيانات المالية وبيانات الإنتاج. وفي 13 أيلول/سبتمبر، أصدرت المؤسسة معلومات مفصلة عن الأموال التي كانت قد تلقتها من وزارة المالية والتي بلغت 18,2 بليون دينار منذ كانون

الثاني/يناير، منها 14,6 بليون دينار مخصصة لمشتريات الدولة من الوقود. وفي 2 تشرين الأول/أكتوبر، ثبَّتَت حكومة الوحدة الوطنية مسعود سليمان في منصب رئيس المؤسسة الوطنية للنفط، وهو المنصب الذي ظل يشغله بالوكالة منذ 16 كانون الثاني/يناير 2025.

ثالثا - الدعم الانتخابي

31 - في 4 آب/أغسطس، أعلنت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات أن الاقتراع للمجموعة الثانية من انتخابات المجالس البلدية، وعددها 50 مجلسا بلديا، سيُجرى في 16 آب/أغسطس. وبالإضافة إلى ذلك، انتُخب المجلس البلدي لبلدية الزاوية الجنوب بالتزكية، إذ تساوى عدد المرشحين وعدد المقاعد.

32 - وأُبلغَ عن وقوع عدة حوادث أمنية في غرب ليبيا في الأسبوع السابق لموعد الاقتراع. ففي 13 آب/أغسطس، تعرّض مكتب المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في زليتن في شمال غرب ليبيا لأضرار من جراء انفجار قنبلة صاروخية. وفي 15 آب/أغسطس، تعرض المكتب الميداني للمفوضية في الساحل الغربي، غرب الزاوية، لهجوم بالحريق العمد، مما دفع الموظفين إلى نقل عمليات الاقتراع إلى خارج المكتب. وفي اليوم نفسه، أدى حريقٌ عمدٌ إلى تدمير مواد انتخابية في مستودع المفوضية في الزاوية.

33 - وبالإضافة إلى ذلك، في 15 آب/أغسطس، أصدرت قوات الأمن التابعة للحكومة المعيَّنة من قبل مجلس النواب تعليمات إلى المكاتب الميدانية للمفوضية في المناطق الخاضعة لسيطرتها بالامتناع عن فتح مراكز الاقتراع، مما أدى بالفعل إلى وقف عملية الاقتراع في 16 بلدية في شرق وجنوب ليبيا.

34 - وأُجريَت عملية الاقتراع للانتخابات البلدية بطريقة سلمية ومنظمة في 16 آب/أغسطس في 26 بلدية أخرى في غرب ليبيا، حيث تم فتح 459 مركز اقتراع وبلغت نسبة المشاركة في التصويت 72 بالمائة من الناخبين المسجلين (73 بالمائة من الرجال المسجلين و 72 بالمائة بين النساء المسجلات). وأجرت الممثلة الخاصة ونائبة الممثلة الخاصة للشؤون السياسية زيارات لبعض مراكز الاقتراع، بما في ذلك في طرابلس والخُمس. وأُجريت الانتخابات في سبع بلديات إضافية، وكانت قد أُجِّلت بسبب حوادث أمنية وقعت في وقت سابق، في 23 آب/أغسطس.

35 - وأعلنت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات عن النتائج الأولية في 23 آب/أغسطس. وبعد تسوية المنازعات الانتخابية، أُعلنَ عن النتائج الرسمية في 10 أيلول/سبتمبر لما عدده 33 بلدية أجريَت فيها الانتخابات. وأعلنَ أيضا عن نتائج الانتخابات في الشويرف، وهي النتائج التي ظلت معلقة منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2024. وصادقت المفوضية على نتائج انتخابات عمداء البلديات في هذه البلديات الـ 34 وأرسلت النتائج إلى وزارة الحكم المحلي في 21 أيلول/سبتمبر. وجرت مراسم أداء اليمين القانونية لأعضاء المجالس البلدية الجديدة في 25 أيلول/سبتمبر في طرابلس، وذلك برئاسة رئيس الوزراء، السيد الدبيبة.

36 - وفي أعقاب تواصل المفوضية الوطنية العليا للانتخابات والبعثة مع السلطات في شرق ليبيا، أعلنت المفوضية، في 17 أيلول/سبتمبر، عن أعمال التحضير لإجراء الانتخابات في المجموعة الثالثة من البلديات الـ 28، ومعظمها في شرق وجنوب ليبيا وفي منطقة سرت، حيث تعطَّل إجراء الانتخابات في السابق. وأُجريَ التصويت في 16 من تلك البلديات في 18 تشرين الأول/أكتوبر، وأُعلنت النتائج الرسمية في 17 تشرين الثاني/نوفمبر. وجرى يوم الاقتراع بطريقة سلمية ومنظمة، إذ لم يُبلَغ عن وقوع أي حوادث أمنية في أي من مراكز الاقتراع البالغ عددها 142 مركزا تقع جميعها في المناطق التي تسيطر عليها

الحكومة المعيَّنة من قبل مجلس النواب (ستة مراكز في الشرق، وثمانية مراكز في الجنوب، ومركزان في الغرب). وبلغت نسبة إقبال الناخبين 66,79 في المائة. وإضافة إلى المقاعد المحجوزة للنساء من خلال القائمة الفائزة، انتُخبت امرأة واحدة بشكل مباشر كمرشحة فرد في بلدية أوجلة.

37 - وبدأ تسجيل الناخبين في 20 تشرين الأول/أكتوبر في 11 بلدية أخرى. ومن المقرر إجراء الانتخابات في 9 من تلك البلديات، بما في ذلك بلديات بنغازي وسبها وسرت وطبرق في 13 كانون الأول/ديسمبر. ومن المتوقع أن تُجرى في شباط/فبراير 2026 الانتخابات في البلديتين الأخريين، تاجوراء والجديدة، اللتين لم يُرشَّح فيهما مرشحون بعدُ. وتظل الانتخابات في بلدية جنزور، في منطقة طرابلس الكبرى، معلقة.

38 - وواصلت البعثة وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في إطار البرنامج المتكامل للمساعدة الانتخابية، وبالشراكة مع المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، جهودهم الرامية إلى تهيئة بيئة آمنة لمشاركة المرأة في الانتخابات. وفي أعقاب مشاورات عبر الإنترنت مع مجموعات نسائية في آب/أغسطس، أقرَّت المفوضية مدونة سلوك بشأن العنف ضد المرأة في الانتخابات في 27 تشرين الأول/أكتوبر.

رابعا - دعم قطاع الأمن وتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار

39 - في 27 آب/أغسطس في طرابلس، عقدت البعثة وفريق العمل المعني بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التابع للشركاء الدوليين اجتماعا لمسؤولين أمنيين وعسكريين من غرب ليبيا، بمن فيهم أعضاء لجنة الهدنة ولجنة الترتيبات الأمنية والعسكرية، من أجل مواءمة الجهود الليبية والدولية الرامية إلى النهوض بإصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ورُكز في الاجتماع على انتشار الأسلحة وهشاشة الهدنة في طرابلس، بالإضافة إلى إعادة هيكلة قطاع الأمن في غرب ليبيا. ونظمت البعثة اجتماعات مع قادة للمجتمعات المحلية من غرب ليبيا في 2 أيلول/سبتمبر ومع المجلس الاجتماعي لمدينة مصراتة في 9 أيلول/سبتمبر، بهدف التأكيد على ضرورة ممارسة الجهات الفاعلة المسلحة لضبط النفس والحفاظ على الحوار ودعم الجهود الوطنية لتحقيق الاستقرار.

40 - وفي يومي 29 و 30 أيلول/سبتمبر، عقدت البعثة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة حلقة عمل في طرابلس شاركت فيها 17 ناشطة من جميع أنحاء ليبيا لتعزيز مشاركة المرأة في المسار الأمني وإدراج وجهات نظرها وتوصياتها في تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار. وأُنشئت مجموعة على الإنترنت لمواصلة التواصل بين المشاركات والبعثة واللجنة العسكرية المشتركة 5+5.

41 - وواصلت البعثة العمل مع فريق التنسيق التقني المشترك المعني بأمن الحدود، الذي يتألف من كبار مسؤولي جهاز حرس الحدود (وزارة الدفاع، حكومة الوحدة الوطنية) وجهاز مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية، وزارة الداخلية، حكومة الوحدة الوطنية)، وضباط شرطة في شرق ليبيا، بمن فيهم ضابطات شرطة، وذلك للنهوض بجهود الإدارة المشتركة للحدود وتعزيز الاتصالات وتبادل المعلومات. وفي اجتماع يسّرته البعثة في بنغازي في 28 تشرين الأول/أكتوبر، أنشأ هؤلاء الضباط، الذين كانوا يمثلون كلا من حكومة الوحدة الوطنية والجيش الوطني الليبي، مركزا مشتركا للاتصالات وتبادل المعلومات بشأن أمن

الحدود في بنغازي، ليكمِّل عمل مركز مماثل كان قد أنشـــئ في طرابلس في نيســـان/أبريل 2025 (انظر S/2025/509، الفقرة 55).

الإجراءات المتعلقة بالألغام وإدارة الأسلحة والذخيرة

42 - اســـتمرت حوادث الـذخـائر المتفجرة، ممـا أدى إلى وقوع إصـــــابـات بين المـدنيين. ففي 19 آب/أغسطس، انفجرت قنبلة يدوية في تجمع شعبي في طرابلس، مما أسفر عن قتل فتيَيْن وإصابة خمسة آخرين. وفي 17 أيلول/سـبتمبر، انفجرت ذخائر غير منفجرة في الزنتان، مما أسـفر عن قتل رجل وولديه. وفي 27 أيلول/سبتمبر، أصـيب طفلان بجروح بالغة أثناء لعبهما بقذيفة في طرابلس. وتصـديا لذلك، شـرع المركز الليبي للأعمال المتعلقة بإزالة الألغام ومخلفات الحروب، بدعم من البعثة، في تنفيذ عمليات طارئة للتخلص من الألغام والتوعية بمخاطرها، حيث قام بإزالة 370 11 من المواد المتفجرة بأمان وإتاحة التوعية بمخاطر الذخائر المتفجرة لما عدده 614 17 مســـتفيدا (000 2 فتى، و 360 1 فتاة، و 273 10 رجلا، و 981 3 امرأة).

43 - وفي 31 آب/أغسطس، أدى انفجار وقع في مستودع للذخيرة في مصراتة إلى جرح 21 شخصا، من بينهم طفلان. وفي أعقاب احتجاجات شعبية وقعت في 1 أيلول/سبتمبر، أنشأت وزارة الدفاع في حكومة الوحدة الوطنية لجنة لتحديد المواقع الآمنة لتخزين الأسـلحة والذخائر. وفي 22 تشـرين الأول/أكتوبر، نفذت البعثة والمركز الليبي للأعمال المتعلقة بإزالة الألغام ومخلفات الحروب إجراءات ضـــمان الجودة قبل عملية التدمير الآمن في مصـــراتة لطنَّيْن من المتفجرات من مخلفات الحرب، بما في ذلك المتفجرات من مســتودع الذخيرة المنفجر في مصراتة.

44 - وفي 15 تشرين الأول/أكتوبر، تشاركت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والمركز الليبي للأعمال المتعلقة بإزالة الألغام ومخلفات الحروب في رئاســـة الاجتماع الثالث للشـــركاء المنفذين المعنيين بالأعمال المتعلقة بالألغام في وزارة الدفاع في طرابلس. وشـــارك في الاجتماع منظمات غير حكومية وطنية ودولية وممثلين عن إســـبانيا، وإيطاليا، وتركيان وهولندا (مملكة)، والمملكة المتحدة، والاتحاد الأوروبي. واتفق المشـاركون على تعزيز التواصـل بين الشـركاء المعنيون بالإجراءات المتعلقة بالألغام، لا سـيما مع وزارتي الصـحـة والتعليم، وتعزيز الرؤية والتوعية بمخاطر الذخائر المتفجرة وضـمان اسـتجابة شـاملة لاحتياجات المجتمعات المحلية.

خامسا - حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية وسيادة القانون

45 - في 8 آب/أغسطس، أصـدرت المحكمة الجنائية الدولية أمرا بإلقاء القبض يتعلق بشخص يزعم أنه عضـو في مجموعة فرعية من كتيبة الصـاعقة، يُشـتبه في ارتكابه جرائم حرب في بنغازي في عامي 2016 و 2017. وفي بيان صـدر في 30 آب/أغسـطس بمناسـبة اليوم الدولي لضـحايا الاختفاء القسـري، دعت الممثلة الخاصـة السلطات الليبية وجميع الدول إلى ضـمان مساءلة الجناة، بسبل منها التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية. وفي تطور منفصـل، أصـدر النائب العام في 5 تشـرين الثاني/نوفمبر أمراً بالقبض على شخص آخر مطلوب أيضـاً من المحكمة الجنائية الدولية يُزعَم أنه مسؤول عن ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب، من بينها التعذيب والعنف الجنسي والاضـطهاد، ارتُكبت في سـجن معيتيقة في الفترة من تاريخ 15 شباط/فبراير 2015 فما بعده.

46 - واستمرت انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية من قبل كيانات أمنية منتسبة للدولة وجهات مسلحة أخرى مجهولة الهوية في الإفضـــاء إلى تقييدات للحيز المدني. وخلال انتخابات المجلس البلدي في حي الأندلس (طرابلس) وزليتن (جنوب - غرب مصـراتة)، عرَّضـت إدارة التحقيقات الجنائية، حسـبما أفيدَ به، مرشحين وجهات فاعلة في المجتمع المدني وطوائف دينية وشخصيات سياسية، بما في ذلك نساء وفئات مهمشة، لأعمال المضايقة. وتم الإبلاغ أيضاً عن حملات كراهية عبر الإنترنت، وتفجير ضريحٍ صوفي، وتخريب مواد دعائية انتخابية.

47 - ولتعزيز الحيز المدني، واصـــلت البعثة دعم الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في الترويج لمشروع قانون ينظم عمل منظمات المجتمع المدني بما يتمشى مع المعايير الدولية. وأجرت البعثة، بالتعاون مع المقررة الخاصة المعنية بالحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، ومع مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، مشاورات لتعزيز مشاركة الجمهور في مناقشة التشريع المقترح، بما في ذلك من خلال نشر مشروع القانون وتوزيعه عبر الإنترنت.

48 - واستمرت الانقسامات المؤسسية بشأن الرقابة الدستورية. وعقدت المحكمة الدستورية العليا، التي تتخذ من بنغازي مقراً لها، جلستها الافتتاحية في 6 تشرين الأول/أكتوبر. وفي اليوم التالي، أصدر المجلس الأعلى للدولة بياناً أشـار فيه إلى أن الغرفة الدسـتورية في المحكمة العليا، التي تتخذ من طرابلس مقراً لها، هي الجهة الوحيدة ذات الاختصـــاص في المســائل الدســتورية، وإلى أن أي أحكام تصـــدر عن المحكمة الدستورية العليا في بنغازي تكون باطلة ومخالفة للإعلان الدستوري الصادر عام 2011. وفي 8 تشرين الأول/أكتوبر، أصـــدر رئيس المحكمة الدســـتورية العليا التي تتخذ من بنغازي مقراً لها قرارا فحواه هي حلُّ الغرفة الدستورية للمحكمة العليا في طرابلس.

49 - وفي 2 تشـرين الثاني/نوفمبر، اسـتنتجت الغرفة الدسـتورية في طرابلس عدم دسـتورية القانون رقم 4 (2017)، الذي وسّع اختصاص المحاكم العسكرية ليشمل المدنيين في قضايا الإرهاب وأمن الدولة، وأكدت أن المدنيين يجب أن يُحاكموا أمام محاكم مدنية وليس أمام محاكم عسكرية. ورحّب المجلس الأعلى للدولة بالحكم باعتباره خطوة نحو اسـتعادة التوازن المؤسـسـي وإعمال حقوق الإنسـان، في حين شـككت الحكومة المعيّنة من قبل مجلس النواب في شرعية الغرفة الدستورية في ضوء القرار الصادر في 8 تشرين الأول/أكتوبر عن المحكمة الدســـتورية العليا. وأعلن المجلس الرئاســـي في وقت لاحق عن إجراء مراجعة للقوانين الصادرة عن مجلس النواب، وذلك لضمان اتساقها مع الاتفاق السياسي الليبي.

50 - وفي 2 و 3 تشـرين الأول/أكتوبر، شـددت نائبة مفوض الأمم المتحدة السـامي لحقوق الإنسـان، خلال الحوار التفاعلي بشأن المساعدة التقنية وبناء القدرات لتحسين حالة حقوق الإنسان في ليبيا الذي عقده مجلس حقوق الإنسـان عملاً بقراره 16/56، على ضـرورة ضـمان المسـاءلة عن حالات الاحتجاز التعسـفي والاختفاء القســري وعمليات القتل خارج نطاق القضـــاء، وعلى اســتعادة الحيز المدني. و في 8 تشـــرين الأول/أكتوبر، اعتمد مجلس حقوق الإنســـان القرار 32/60، الذي جدد فيه ولاية مفوضـــية الأمم المتحدة السـامية لحقوق الإنسـان بشـأن تقديم المسـاعدة التقنية وبناء القدرات إلى ليبيا، بغرض تعزيز وحماية حقوق الإنسان عملاً بقراراته 41/52 و 16/56.

51 - وفي 11 تشرين الثاني/نوفمبر، استعرض الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل حالةَ حقوق الإنسـان في ليبيا في إطار الجولة الرابعة من الاسـتعراض الدوري الشـامل الذي يجريه مجلس حقوق

الإنسان. ونظر الفريق العامل في التقارير الواردة من الأمم المتحدة وتقارير منظمات المجتمع المدني، بشأن مواضيع من قبيل حقوق المرأة والمهاجرين، والاحتجاز التعسفي، وحريتي التعبير وتكوين الجمعيات. وفي تلك الجلسة، كرر وزير الخارجية الليبي بالنيابة التزام بلده بمكافحة الاتجار بالأشخاص، وتفكيك شبكات التهريب، وإعمال حقوق الإنسان، وتعهد بدراسة جميع التوصيات المقدَّمة بعناية. وإضافة إلى ذلك، سلط الضوء على أولويات وطنية شتى، من قبيل العدالة الاجتماعية وتمكين المرأة والتعليم المجاني.

ألف - العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية

52 - واصلت البعثة تعزيز العدالة الانتقالية والمساءلة، بسبل منها متابعة التقرير المشترك الصادر في عام 2024 عن البعثة ومفوضية حقوق الإنسان بشأن المقابر الجماعية والانتهاكات والتجاوزات ذات الصلة لحقوق الإنسان في ترهونة. وفي 15 أيلول/سبتمبر، عقدت البعثة اجتماعاً جمعت فيه السلطات الوطنية والمحلية والمؤسسات القضائية والضحايا لمناقشة تنفيذ أوامر القبض الوطنية والدولية بحق المرتكبين المزعومين، لمخالفات وانتهاكات حقوق الإنسان، والتعاون مع الدول الأعضاء بشأن طلبات تسليم المطلوبين، واستئناف أعمال الحفر في ترهونة لتحديد هوية رفات 66 شخصاً لا يزالون في عداد المفقودين. وقد تعهد مكتب رئيس الوزراء بالتعاون مع النائب العام وتمكين الهيئة العامة للبحث والتعرف على المفقودين من استئناف أعمال الحفر.

53 - وفي 16 أيلول/سبتمبر، عقدت البعثة اجتماع مائدة مستديرة جمعت فيه أصحاب المصلحة من مرزق، بمن فيهم أعيان ووسطاء وممثلون عن المؤسسات الوطنية، لمعالجة حالات الاختفاء القسري والانتهاكات التي ارتُكبت في المنطقة بين عامي 2019 و 2023. وشدد المشاركون على ضرورة تقديم ضمانات أمنية من أجل تمكين الهيئة العامة للبحث والتعرف على المفقودين من الشروع في أعمال الحفر والتعرف على هوية الجثث، وكذلك على ضرورة تسريع تنفيذ 219 من أوامر إلقاء القبض.

54 - وفي 17 و 18 أيلول/سبتمبر، في إطار المبادرة المشتركة للبعثة والبرنامج الإنمائي بشأن مسألة الأشخاص المفقودين، عقدت لجنة مؤلفة من أعضاء من مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة والسلطة القضائية والوزارات المعنية، ونشطاء من المجتمع المدني، اجتماعاً في طرابلس لاستعراض مشروع قانون أولي بشأن الأشخاص المفقودين. وانصب تركيز الاجتماع على ضمان اتساق مشروع القانون مع المعايير الدولية. وأُرجئت المشاورات بقيادة البعثة والبرنامج الإنمائي بشأن مشروع القانون مع أسر المفقودين، نظراً لعدم منح السلطات في شرق ليبيا الموافقة اللازمة للسفر. وفي غضون ذلك، تواصلت الحملة الإعلامية الوطنية المعنونة "مفقود" (انظر الوثيقة S/2025/509، الفقرة 65)، التي أطلقها المجلس الوطني الليبي للحريات العامة وحقوق الإنسان في 9 نيسان/أبريل، بدعم من البعثة والبرنامج الإنمائي، بهدف التوعية بحقوق أسر المفقودين.

55 - وعقد المجلس الرئاسي، بدعم من الاتحاد الأفريقي، اجتماعين للجنة التحضيرية للمصالحة الوطنية، الأول في 18 أيلول/سبتمبر في طرابلس والثاني 5 تشرين الأول/أكتوبر في الزنتان. وشاركت البعثة في الاجتماع الذي عُقد في طرابلس. وفي كلا الاجتماعين، اللذين ترأسهما رئيس المجلس الرئاسي، السيد المنفي، كرر المشاركون التأكيد على أهمية المصالحة الوطنية لاستقرار ليبيا والمنطقة، وذكّروا بميثاق السلم والمصالحة الوطنية، الذي وُقّع على هامش مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا في شباط/فبراير.

أعمال الحرمان من الحرية والاحتجاز والتعذيب غير المشروعة

56 - واصلت البعثة تلقي بلاغات عن حالات اعتقال واحتجاز تعسفيين، ووفيات أثناء الاحتجاز، وحالات اختفاء قسري. وتم تأكيد وقوع ما لا يقل عن 23 حالة وفاة أثناء الاحتجاز في مختلف أنحاء البلد في الفترة بين آذار/مارس 2024 وتشرين الأول/أكتوبر 2025. ويُحتجز مئات المحتجزين دون توجيه تهم إليهم في مرافق تقع في شرق ليبيا تحت سيطرة جهاز الأمن الداخلي والجيش الوطني الليبي، بمن فيهم أشخاص سبق أن صدرت عن السلطة القضائية أوامر بالإفراج عنهم، في خضم تقارير عن تعرضهم للتعذيب، وظروف الاحتجاز اللاإنسانية، والمحاكمات العسكرية للمدنيين. وواصلت جهات أمنية من غرب ليبيا منتسبة لحكومة الوحدة الوطنية، بما في ذلك اللواء 55، احتجاز الأفراد تعسفاً وتعريضهم لانتهاكات. ووثقت البعثة ثماني حالات قام فيها جهاز الردع لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وإدارة التحقيقات الجنائية وجهات أمنية أخرى باعتقال صحفيين ومسؤولين حكوميين سابقين وآخرين من المعارضين الفعليين أو المفترضين.

المهاجرون واللاجئون

57 - في 1 تشرين الاثني/نوفمبر، كانت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين قد سجلت 560 106 لاجئاً في طرابلس، من بينهم 849 86 من رعايا السودان، في حين قدرت المفوضية العدد الإجمالي للاجئين السودانيين في ليبيا بنحو 000 412 لاجئا. وشكلت النساء والأطفال 60 في المائة من مجموع الحالات، وكان 26 في المائة منهم من الأطفال في سن الدراسة. ولا يزال النزاع في السودان هو السبب الرئيسي للنزوح. وفي ظل إغلاق الحدود الليبية - السودانية عند مثلث العوينات، ازداد عبور اللاجئين السودانيين عبر تشاد قبل دخولهم ليبيا واتجاههم شمالاً نحو طرابلس وبنغازي، ومؤخراً نحو طبرق. وتراوح متوسط عدد الوافدين يومياً خلال الفترة المشمولة بالتقرير بين 100 و 150 شخصاً.

58 - وتم في آب/أغسطس تعليق عمليات الترحيل من ليبيا، ولا سيما من الكفرة، عقب تدهور الوضع الأمني في مثلث العوينات، المنطقةَ الحدوديةَ التي يُرحَّل فيها رعايا السودان. وتعطلت أنشطة التسجيل في الكفرة بشدة، مما أدى إلى بقاء عدد كبير من السودانيين غير حائزين على الوثائق المطلوبة، وهو ما قلص بشكل كبير قدرتهم على الحصول على المساعدات الإنسانية والخدمات العامة، وقيّد حريتهم في التنقل.

59 - وفي 10 آب/أغسطس، أطلقت قنصلية السودان في بنغازي عملية التسجيل الإلكتروني لبرنامج العودة الطوعية. وحسبما أفيدَ به، تسجَّل أكثر من 000 87 من مواطني السودان بحلول منتصف تشرين الأول/أكتوبر. وتم تقديم 000 12 طلب تسجيل إضافي عبر الإنترنت من خلال سفارة السودان في طرابلس. وأكدت وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها العاملة في ليبيا، من جديد، أنها لن تيسر أو تدعم عمليات العودة ما لم تُعتبر الأوضاع في السودان آمنة ومهيأة بما يكفي لعودة طوعية، وذلك تمشياً مع مبادئ العودة الطوعية والآمنة والكريمة.

60 - وفي الفترة بين 2 آب/أغسطس و 11 تشرين الأول/أكتوبر، تم اعتراض أكثر من 823 6 مهاجراً ولاجئاً أثناء محاولتهم عبور البحر الأبيض المتوسط انطلاقاً من السواحل الليبي. وفي الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 11 تشرين الأول/أكتوبر، جرى اعتراض ما مجموعه 434 20 شخصاً في 297 عملية في وسط البحر الأبيض المتوسط قبالة الساحل الليبي، ثم أُنزلوا في نقاط إنزال مخصصة، منها مرسى ديلة في

الزاوية، وميناء الشعب في طرابلس، وطبرق في الشرق. وخلال الفترة نفسها، تم تسجيل 461 حالة وفاة في البحر والإبلاغ عن فقدان 424 شخصاً. وفي الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 18 تشرين الأول/أكتوبر 2025، شكل رعايا السودان جزء مهما من الأشخاص المنزَلين، حيث أُعيد 477 3 شخصاً إلى ليبيا. وقد أصبحت طبرق مركزاً رئيسياً لتهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص، بل صارت، تحديدا، نقطةَ انطلاق أساسية للعبور إلى اليونان.

61 - وفي 9 تشرين الأول/أكتوبر، يسّرت المنظمة الدولية للهجرة أول عملية عودة إنسانية طوعية من ليبيا إلى الجمهورية العربية السورية، شملت 152 من الرعايا السوريين في أوضاع هشّة. ونُظمت العملية بناءً على طلب وزارة الخارجية والمغتربين في الجمهورية العربية السورية، ودعما لأسر كانت تقيم في ليبيا منذ أكثر من عقد من الزمن. ووفقاً لتقارير إعلامية، كان أكثر من 700 من الرعايا السوريين قد حصلوا، حتى 25 تشرين الأول/أكتوبر، على تذاكر وتصاريح سفر من وكالة كلّفتها السلطات السورية بتنسيق عملية العودة الطوعية.

62 - وحتى 11 تشرين الأول/أكتوبر، أفادت وزارة الداخلية وحرس الحدود الليبي بأن نحو 290 مهاجراً ولاجئاً كانوا محتجزين في مركز العسة للاحتجاز، ليرتفع بذلك العدد الإجمالي لعمليات الاعتراض في منطقة العسة إلى أكثر من 455 13 شخصا معتَرَضا منذ حزيران/يونيه 2023. وعلى طول الحدود الجزائرية - الليبية، اعترض حرس الحدود الليبي 43 مهاجراً ولاجئاً مرحَّلين من الجزائر، ليرتفع بذلك العدد الإجمالي للأشخاص المعتَرَضين منذ كانون الثاني/يناير 2024 إلى أكثر من 332 2 شخصا معتَرَضا. وتم نقل الأشخاص المعتَرَضين إلى مرافق احتجاز. وحتى 13 تشرين الأول/أكتوبر، أفادت السلطات بأن 29 شخصاً كانوا محتجزين في مركز غدامس للاحتجاز. وإمكانية الوصول إلى مركز الاحتجاز ذاك متاحة للأمم المتحدة، وهي تقدّم فيه الدعم والخدمات للاجئين والمهاجرين الذين هم رهن الاحتجاز لدواع تتعلق بالهجرة.

63 - وفي 12 تشرين الأول/أكتوبر، أفادت منظمة غير حكومية بأنها كانت قد تلقت نداءات استغاثة من قارب صيد كان على متنه ما بين 100 و 150 لاجئا ومهاجراً، وزعم هؤلاء أن ميليشيا ليبية كانت قد أطلقت ذخيرة حية على القارب أثناء وجوده في المياه الدولية، ضمن منطقة البحث والإنقاذ التابعة لمالطا. وتم لاحقاً إنقاذ الأشخاص الذين كانوا على متن القارب وإنزالهم في بوزالو، إيطاليا. وفي 24 آب/أغسطس، أفيدَ بأن زورقاً تابعاً لخفر السواحل الليبي فتح النار على سفينة البحث والإنقاذ الإنسانيين "أوشن فايكينغ"، وذلك بعد أن كانت قد أنقذت 87 لاجئا ومهاجراً.

سادسا - تمكين المرأة

64 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت البعثة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الدعم لوزارة التخطيط ووزارة الدولة لشؤون المرأة في إعداد استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمرأة لعام 2030، والتي لا تزال في انتظار وضع صيغتها النهائية من قبل الوزارات الحكومية قبل عرضها على الوزير الأول للموافقة.

65 - وعملاً بخريطة الطريق السياسية، قدمت البعثة، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة والبرنامج الإنمائي، الدعم للنساء الليبيات في إعداد ميثاق للمرأة الليبية. وسيشكّل الميثاق إطاراً توجيهياً للمشارِكات في

الحوار المنظّم، وهن يسعَيْن للترويج لأولوياتهنّ المشتركة. وبالإضافة إلى ذلك، سيُنشأ منتدى مخصص، هو تكتّل النساء الليبيات، في إطار الحوار المنظّم لتمكين المشارِكات من التشاور مع قواعد نسائية أوسع.

66 - وفي 3 أيلول/سبتمبر، عقدت نائبة الممثلة الخاصة للشؤون السياسية مشاورات عبر الإنترنت مع 20 امرأة شاركن في السابق في مبادرات حوار يسرتها البعثة، بما في ذلك الحوار السياسي الليبي (2015)، وملتقى الحوار السياسي الليبي (2020-2021)، واللجنة الاستشارية للخبراء الليبيين (2025). وأوصت المشارِكات بأن توجَّه جهود تعزيز التواصل نحو الشابات والنساء في المناطق الريفية، وشددن على الحاجة إلى آلية للمتابعة تضمن تنفيذ أي اتفاق سياسي.

سابعا - الشباب والسلام والأمن

67 - في 12 آب/أغسطس، عقدت الممثلة الخاصة اجتماعاً افتراضياً مع 120 شابة من مختلف أنحاء البلد للاستماع إلى آرائهن بشأن العملية السياسية. وفي اليوم التالي، شاركت في مشاورات وطنية عُقدت في طرابلس بشأن النهوض بالعملية السياسية، نظّمها منتدى حوار الشباب، وشارك فيها 42 شاباً وشابة (26 رجلاً و 16 امرأة) من مختلف أنحاء ليبيا. وشدد المشاركون على ضرورة إنهاء المراحل الانتقالية كاملةً، ودعوا إلى فرض جزاءات على أي جهات تحاول عرقلة تنفيذ خريطة الطريق.

68 - واحتفالاً باليوم الدولي للشباب في 12 آب/أغسطس، نظّم كل من البعثة والبرنامج الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة حفلاً لتخريج 34 مشاركة في الدفعة الثانية لبرنامج "رائدات" السنوي التابع للأمم المتحدة. ويوفر البرنامج تدريباً للشابات الليبيات في مهارات التواصل، والعمل الجماعي، والقيادة، والدعوة.

69 - وفي 25 أيلول/سبتمبر، نشرت البعثة، في إطار برنامج إشراك الشباب "YouEngage"، أول تقرير لها عن الشباب. ويتضمّن التقرير توصيات مفصلة من أجل مستقبل أفضل لجميع الليبيين، استُخلصت من مشاورات أجريت مع أكثر من 200 1 شاب وشابة بين أيار/مايو 2024 وحزيران/يونيه 2025. وتتضمن التوصيات الدعوة إلى توحيد المؤسسات، ومنح الشباب دوراً فاعلاً في عمليات اتخاذ القرار، وتوفير فرص أوسع للاقتصاد والعمل، والتصدي للفساد، وتعزيز الوصول إلى برامج التدريب، بما في ذلك في مجالي التكنولوجيا الرقمية وريادة الأعمال.

ثامنا - الحالة الإنسانية والتنمية

70 - حتى 17 تشرين الأول/أكتوبر، كانت ثماني منظمات دولية غير حكومية، كانت أنشطتها معلقة منذ آذار/مارس، قد أعادت فتح مكاتبها، وذلك في أعقاب جهود دعوة منسقة من قبل أعضاء المجتمع الدولي والبعثة. غير أن الاستئناف الكامل للأنشطة لا يزال رهن موافقة وزارة الخارجية ووزارات معنية أخرى في حكومة الوحدة الوطنية.

71 - وحتى 30 أيلول/سبتمبر، لم يُستَلَم إلا مبلغ 25,6 مليون دولار (24 في المئة) من أصل 106,6 ملايين دولار اللازمة لدعم اللاجئين في ليبيا بموجب خطة الاستجابة الإقليمية الطارئة للاجئين في السودان. واستمرّ العجز التمويلي البالغ 76 في المائة في إعاقة تقديم الخدمات الأساسية لـ 000 621 شخص من الأشخاص المستهدفين بالمساعدات الإنسانية. وفي نهاية أيلول/سبتمبر، كان ما مجموعه 234 183 لاجئاً،

من بينهم 843 29 طفلاً و 858 33 امرأة وفتاة، قد استفادوا من خدمات حماية حيوية. وبالإضافة إلى ذلك، تلقى 199 43 لاجئاً من خدمات الرعاية الصحية، وتلقى 758 52 شخصاً مساعدات غذائية، واستفاد 255 111 لاجئاً وعضواً من المجتمعات المضيفة من توزيع مواد غير غذائية أساسية.

72 - وفي إطار التحضير للدورة الثلاثين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، أكدت ليبيا مساهمتها المحددة وطنياً الأولى، التي تشمل تحليلا للمنتَج من الكربون وفصولا بشأن سياسات التخفيف والتكيف. والوثيقة في انتظار الإجازة الوزارية النهائية قبل تقديمها إلى أمانة الاتفاقية. وإضافة إلى ذلك، وضعت الحكومة الصيغة النهائية لاستراتيجية لإدارة الجفاف ووافقت عليها، تمهيداً لتقديمها إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا، وواصلت تنفيذ استراتيجيتها الوطنية للتنوع البيولوجي، التي كانت قد اعتمدتها في عام 2023.

تاسعا - تنفيذ توصيات الاستعراض الاستراتيجي المستقل

73 - عملاً بقرار مجلس الأمن 2796 (2025)، شرعت البعثة في تنفيذ التوصيات المحددة في الاستعراض الاستراتيجي (S/2025/611). وبدأت البعثة في تبسيط مجالات عملها للنهوض بالعملية السياسية، مع مراعاة القدرات التشغيلية والموارد المتاحة والوضع القائم على أرض الواقع. ووفقاً للتوصيات، بدأت البعثة في تحديد السبل الكفيلة بتعزيز انخراطها في شرق وجنوب ليبيا، وذلك بالتنسيق الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري.

وجود البعثة

74 - حافظت البعثة على متوسط وجود قوامه 315 موظفاً مدنياً، يتألفون من 102 موظف وطني و 208 موظفين دوليين و 5 من متطوعي الأمم المتحدة. ومن بين هؤلاء، كان 292 موظفا موجودين في طرابلس، و 18 في تونس العاصمة، و 4 في بنغازي، وواحد في سبها. واحتفظت البعثة أيضا بثلاثة من الأفراد المقدمين من الحكومات، أحدهم في طرابلس واثنان في تونس العاصمة.

الترتيبات الأمنية

75 - في ظل استمرار تقلب الأوضاع بوجه عام، حافظت الأمم المتحدة على وجود أمني قوي في طرابلس وبنغازي، وواصلت تواصلها مع الجهات الأمنية الليبية لضمان سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة في ليبيا. واستمر إيواء الموظفين الدوليين التابعين للبعثة في طرابلس في مجمع أويا، الذي تحميه وحدة حراسة الأمم المتحدة، بقوات قوامها 231 جنديا. وفي 14 أيلول/سبتمبر، في أعقاب استعراض للمخاطر الأمنية في شرق ليبيا، اعتُمدت تدابير أمنية جديدة لبنغازي لم تعد تتضمن وجوداً دائماً لعناصر أمن مسلحين في مركز الأمم المتحدة في تلك المدينة.

عاشرا - ملاحظات

76 - تشكل خريطة الطريق التي تيسرها البعثة، بما تتضمنه من ركائز ثلاث وخطوات متسلسلة، فرصة حاسمة لإطلاق عملية سياسية متجددة وشاملة يقودها الليبيون ويتولون زمامها، تهدف إلى تجاوز الانقسامات

والمضي بالبلد نحو توحيد مؤسسات الدولة وإجراء انتخابات وطنية. ويتوقف النجاح في تنفيذ خريطة الطريق على تعاون بنّاء يقوم على حسن النية وروح التوافق من جميع القادة والمؤسسات الليبية وسائر أصحاب المصلحة، مع إعلاء المصلحة الوطنية فوق كل اعتبار.

77 - وأحث بقوة مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة على التعجيل باستكمال التعيينات في مجلس إدارة المفوضية الوطنية العليا للانتخابات وتعديل الإطار الانتخابي، باعتبار ذلك خطوتين أوليين وفقا لخريطة الطريق. وأدعو أيضا أصحاب المصلحة الليبيين إلى تجنب الإجراءات الأحادية التي تضعف مؤسسات الدولة وتقسِّمها، وتضعف الثقة، وتزيد من حدة التوترات بين الأطراف، مما يفاقم تعقيد الجهود الرامية إلى التوصل إلى اتفاق سياسي.

78 - ويتيح الحوار المنظّم، المتوخى باعتباره جزءً من خريطة الطريق، منبراً شاملاً لليبيين لمعالجة القضايا والمظالم الطويلة الأمد التي غذّت النزاع والانقسام، ولبناء توافق في الآراء حول رؤية مشتركة لمستقبل البلد. وسيعزز الدعم المقدم من القادة الليبيين والمؤسسات الليبية والشركاء الدوليين إسهام هذا الحوار في تهيئة بيئة مواتية لإجراء انتخابات نزيهة، وإرساء حوكمة فعالة وخاضعة للمساءلة، وتوحيد المؤسسات.

79 - وأرحّب بالتأييد الذي أعرب عنه أعضاء المجتمع الدولي لخريطة الطريق، لا سيما من خلال لجنة المتابعة الدولية المعنية بليبيا في إطار عملية برلين وأفرقة العمل التابعة لها. ويُعدّ التنسيق الدولي المنسجم مع أهداف خريطة الطريق، مع الاحترام الكامل لسيادة ليبيا ووحدتها وسلامتها الإقليمية، أمراً بالغ الأهمية لنجاح تنفيذ تلك الخريطة.

80 - وفي أعقاب الاشتباكات التي وقعت في طرابلس في أيار/مايو ونظرا للحالة الأمنية الهشة في تلك المدينة، ساعدت جهود المجلس الرئاسي والجهات الفاعلة الليبية الأخرى والجهات الفاعلة الدولية، الرامية إلى تهدئة التوترات والحفاظ على الهدنة، في الحيلولة دون تجدد أعمال العنف. وأحث الأطراف على ترسيخ الاستقرار من خلال التنفيذ الكامل للتدابير المتفق عليها، والشروع في إصلاحات أوسع لقطاع الأمن في طرابلس والمنطقة الغربية وغيرهما.

81 - والإقبال الكبير على انتخابات المجالس البلدية، وتزايد المبادرات الشعبية من قِبل قادة المجتمعات المحلية والأعيان ومجموعات الشباب والنساء، يدلّ على الرغبة القوية لدى الشعب الليبي في المشاركة المدنية، ومنع العنف، ورسم مستقبل لبلد موحد يسوده السلام. وأدعو السلطات الليبية إلى مواصلة تقديم الدعم اللازم للمفوضية الوطنية العليا للانتخابات، بغرض ضمان تنفيذ ولايتها، على المستويين الوطني والمحلي، والمساهمة في تهيئة الظروف لمشاركة شاملة وفعالة.

82 - وما زلت أشعر بالقلق البالغ إزاء حالة اللاجئين وطالبي اللجوء السودانيين في ليبيا، وكثير منهم فرّوا من النزاع في السودان ولا يزالون يعيشون في أوضاع هشّة. وأحث السلطات الليبية على الوفاء بالتزاماتها الدولية، بما في ذلك التطبيق الصارم لمبدأ عدم الإعادة القسرية، وضمان الحماية من الاحتجاز التعسفي وغيره من انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين. وأدعو السلطات إلى تيسير وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن ودون عوائق، ولا سيما في مجالات الرعاية الصحية والتعليم وسبل كسب العيش، وذلك بالتنسيق الوثيق مع الأمم المتحدة والشركاء في المجال الإنساني. وأشجع

السلطات الليبية على مواصلة التعاون مع الشركاء الدوليين لضمان حماية اللاجئين وطالبي اللجوء السودانيين في ليبيا وتقديم المساعدة لهم، إلى أن تسمح الظروف بعودتهم الطوعية والآمنة والكريمة.

83 - ويجب وضع حد لاستمرار الاحتجاز التعسفي لمئات الأفراد في جميع أنحاء ليبيا. وأحث السلطات الليبية على أن تُخضِع، دون تأخير، جميعَ مرافق الاحتجاز للسيطرة المدنية وللإشراف القضائي، وأن تمكَّن البعثة أكثرَ من الوصول إلى تلك المرافق لأغراض الرصد المستقل.

84 - ومن أجل كفالة المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان، أناشد جميع السلطات الليبية والدول الأعضاء التعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية في تنفيذ أوامر القبض غير المنفذة بعدُ، بما يشمل تسليم الأشخاص المطلوبين للمحكمة.

85 - ولا تزال الانقسامات السياسية والمؤسسية، وتحديات الحوكمة، والممارسات غير المشروعة تؤثر سلباً على اقتصاد ليبيا وعلى إدارة مواردها الهائلة. ويُعد قرار مصرف ليبيا المركزي بالحد من طباعة الأوراق النقدية غير المرخَّص لها، وإطلاق ديوان المحاسبة الليبي والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد خطة استراتيجية مشتركة لمكافحة الفساد، ونشر البيانات المالية وبيانات الإنتاج الخاصة بالمؤسسة الوطنية للنفط، خطوات مرحّب بها للتصدي للاحتيال والفساد وتعزيز الشفافية. ويجب على القادة الليبيين تكثيف جهودهم لوقف تغيير وجهة الوقود، وتعزيز الهيئات الرقابية المستقلة، والالتزام بإصلاح اقتصادي حقيقي لصالح الشعب الليبي.

86 - ويشكّل الاتفاق على برنامج تنمية موحد خطوة مرحّبا بها نحو عكس اتجاه الإنفاق الموازي الذي يفتقر إلى الشفافية. واستمرارُ التعاون المؤسسي أمر لازم لتحويل هذا البرنامج إلى ميزانية وطنية موحدة تمكن من استعادة الانضباط المالي ودعم الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل.

87 - وأعرب عن شكري لممثّلتي الخاصة لليبيا ورئيسة البعثة، السيدة حنا تيته، ولموظفي البعثة وأفراد فريق الأمم المتحدة القطري، على ما يُبدونَه من تفانٍ والتزام متواصلين في تقديم الدعم للشعب الليبي. وأعرب كذلك عن شكري لحكومة نيبال على مساهمتها المتواصلة من خلال تقديمها وحدةَ حراسة الأمم المتحدة في ليبيا.